



اسم المقال: التغيير والإصلاح في العالم العربي: بحث في أسباب الظاهرة

اسم الكاتب: م.د. مصطفى جاسم حسين

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7057>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 20:45 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



{ التغيير والإصلاح في العالم العربي: بحث في اسباب الظاهرة }

م.د. مصطفى جاسم حسين^(*)

Mustafaalamin2013@yahoo.com

ملخص بحث

طيلة المدة التي سبقت انتهاء الحرب الباردة في ١٩٩١، كانت المعادلة التي حكمت بقاء النظم السياسية العربية بنوعها الجمهورية و الملكية، تتأسس وفق تفاهم أقرب إلى الصفقة التاريخية بينها وبين القوى الدولية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق و الولايات المتحدة الأمريكية والتي فحوها - بقاء واستمرار أنظمة الحكم مقابل ضمان المصالح الدولية - مما جعل المنطقة العربية عضية على التغيير، إلا أن واقع الحال يخبرنا بأن التغيير لم يكن آنذاك مطلوباً و مرغوباً فيه دولياً كون المنطقة العربية كانت من أهم ساحات صراع الحرب الباردة والتي تتطلب بقاء مناطق النفوذ دون تغيير، مما يفسر لنا إجهاد كل محاولات التغيير المحلية التي قامت بها أحزاب سياسية أو جماعات عسكرية.

وبعد تغيير النظام الدولي وانتهاء الحرب الباردة أصبحت نظم الحكم العربية عرضة للتغيير منذ ذلك الحين لا من أجل شيء سوى انتهاء قيمة و فاعلية ذلك التفاهم التاريخي الذي كانت تلك النظم تستمد منه مقومات و شرعية وجودها السياسي والذي بأنتهائه انتهت مبررات وجودها وظيفياً، الأمر الذي جعلها ولأول مرة أمام خطر حقيقي يتأتى من عدة عوامل خارجية وداخلية مما أنتج معه ظروفاً موضوعية جعلت من عملية التغيير حتمية.

كانت إحدى النتائج المهمة للنخبات السياسي الأمريكي تجاه العالم العربي، هي إنهاء الوضع الاستثنائي الذي تمتعت به الأنظمة العربية، فعلى امتداد العقود السابقة تمتعت

^(*)الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.

الأنظمة العربية بحصانة ضد الإصلاح، على خلاف باقي أقاليم العالم مثل أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا و أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى حد وصف الكاتب فريد زكريا ظل الشرق الأوسط هو الاستثناء العظيم في السياسة الخارجية الأمريكية. حيث تمحورت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة حول صفقة أساسية، فحواها " الاستقرار و المصالح الأمريكية في مقابل بقاء الأمر الواقع " هذه الصفقة تأسست على افتراض أن الحكومات هي الفاعل الوحيد، و أن الأنظمة الأوتوقراطية لديها من الوسائل والإرادة لكي تفي بجانبها من الصفقة. لكن بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ برز السؤال الآتي فيما إذا كانت الهجمات أنهت تلك الصفقة، فلم تتغير المصالح الإستراتيجية الأمريكية فقط، ولكن أتضح أيضا أن الأنظمة الأوتوقراطية هي فقط واحد من بين فاعلين متعددين ومهمين، حيث بدت و كأنها عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها من الصفقة. وهكذا تعرضت الصفقة التاريخية بين الأنظمة العربية والغرب عموما و الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا إلى الاضطراب ومن ثم أصبح من غير الممكن الحفاظ على التفاهم التاريخي الذي عمل على تجميد الأوضاع في المنطقة طوال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن الاستثنائية التي منحت في السابق للأنظمة الحليفة في العالم العربي و الإسلامي بشكل عام لن تعد جزءا من السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه العالم العربي.

المقدمة

طيلة المدة التي سبقت انتهاء الحرب الباردة في ١٩٩١، كانت المعادلة التي حكمت بقاء النظم السياسية العربية بنوعها الجمهورية و الملكية، تتأسس وفق تفاهم أقرب إلى الصفقة التاريخية بينها وبين القوى الدولية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق و الولايات المتحدة الأمريكية والتي فحواها -بقاء واستمرار أنظمة الحكم مقابل ضمان المصالح الدولية مما جعل المنطقة العربية عصبية على التغيير- حتى سادت نظرية بقاء الأمر الواقع-حتى وأن حدث إي تغيير فإنه لايعدو أن يكون خروجا و استثناء عن ما يجب أن يكون -مثل حكم عبد الكريم قاسم في العراق- الأمر الذي جعل العالم العربي يبدو كأنه يعيش حالة الاستثناء من صيرورة و قانون التغيير (كل شيء يتغير إلا التغيير). إلا أن واقع الحال يجبرنا بأن التغيير لم يكن آنذاك مطلوبا و مرغوبا فيه دوليا كون المنطقة العربية كانت من أهم ساحات صراع الحرب الباردة والتي تتطلب بقاء مناطق النفوذ دون

فرضية البحث :

يحاول ويسعى الباحث إلى إثبات الفرضية الآتية : أن عملية التغيير السياسي التي تطال أغلب الأنظمة العربية ما كان لها أن تحدث لو لم يحدث التغيير في بنية و هيكلية النظام السياسي الدولي مما جعل الأنظمة العربية تفقد أهميتها الإستراتيجية بعد انتهاء الصراع الدولي بين المعسكرين الدوليين ، الأمر الذي جعل المنطقة العربية ولأول مرة في تاريخها تعيش حالة الانتهاء من الاستثناء الذي حكم شرط بقائها طيلة المدة السابقة .

منهجية البحث:

تستدعي ضرورة الدراسة والبحث العلمي عند معالجة أي ظاهرة ولاسيما تلك المتعلقة منها بالجانب الإنساني الاستعانة بأداة منهجية تعينه على تتبع مسارات تلك الظاهرة وسير أغوارها لرصد معالم ما يمكن أن تقول إليها ، ولما كانت الظاهرة موضع البحث - التغيير السياسي في العالم العربي - لا يمكن الإحاطة بها بالركون إلى منهج واحد ، الأمر الذي كان مدعاة إلى تبني عدة مناهج سبيلا للوصول إلى المنهج التكاملي الذي يسمح للباحث استخدام منهجية متعددة كالمناهج التحليلي النظامي والمنهج الاستقرائي فضلا عن المنهج الوظيفي من أجل رصد وتحليل ظاهرة التغيير السياسي في العالم العربي ومحاولة فهم و أدراك تلك الظاهرة ومآلاتها.

هيكلية البحث:

فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات فقد أنقسم البحث إلى مبحثين : الأول ، تناول العوامل الخارجية المسببة للتغيير في العالم العربي . والمبحث الثاني تناول العوامل الداخلية إضافة الى قائمة بالمصادر العربية والأجنبية.

المبحث الاول :العوامل الخارجية

تظافرت عدة عوامل خارجية أسهمت بأنجاز عملية التغيير في بعض الدول العربية منها: ثورة الاتصالات و المعلومات والتغيير في النظام الدولي والعملة والارهاب الدولي التي سوف نحاول بيان تأثير كل منها على وفق مطالب نتناولها بالتفصيل .

المبحث الاول:العوامل الخارجية للتغيير في العالم العربي المطلب الاول:ثورة الاتصالات والمعلومات :

قامت هذه الثورة بفتح الحصار المعلوماتي التي كانت تمارسه النظم الدكتاتورية تجاه شعوبها في محاولة منها عزل الشعوب بعضها عن البعض الاخر ومن ثم تصبح اكثر قدرة -اي النظم - على استخدام السلطة المطلقة من جهة ،وتصبح الشعوب اكثر خضوعا لأرادتها من جهة أخرى .فتورة الاتصالات ولاسيما في المجال الاعلامي جعلت الشعوب تتطلع وترنو الى نيل حريتها ومكنتها من التواصل سواء من خلال الهواتف النقالة او بواسطة الانترنت -البريد الالكتروني - الذي يمكن وصفه بالعامل الأهم في تواصل الشباب الراض للسياسات الحاكمة .¹

كما استطاع المواطن العربي ولأول مرة بفضل هذه الثورة من الاطلاع على تجارب الشعوب الأخرى التي سبقت الدول العربية بالأخذ بالديمقراطية و التي كان العراق سباقا في موضوعة التداول السلمي للسلطة من خلال الاحتكام إلى صناديق الانتخابات ،الأمر الذي أيقض هاجس هذه الشعوب وجعلها تتوق وترنو إلى الخلاص من سيطرة القائد الأوحده و الحزب الأوحده كما أن من أهم مفاعيل هذه الثورة أنها قلصت من سطوة هذه النظم لصالح الجماهير التي لم تعد كما فوضويا لا قيمة له في العمل السياسي .²

المطلب الثاني :التغيير في النظام الدولي

كان من أهم نتائج ومخرجات الحرب العالمية الثانية انبثاق نظام دولي قائم على ثنائية قطبية أستمر حتى عام ١٩٩١ حين تفكك الاتحاد السوفيتي إلى عدة جمهوريات وخلال تلك المدة من الزمن كانت السياسة الدولية محكومة بتفاهات وصراعات الحرب الباردة حيث كانت المنطقة العربية واحدة من أهم ساحات تلك الحرب ،حيث لم يكن مسموحا لشعوب هذه المنطقة من أن تمارس أية عملية تغيير يمكن إن تطال النظم الاستبدادية فيها ،كي لا تتأثر خارطة توزيع النفوذ

¹ -نهال البناء،الإعلام الرقمي وأثره على السياسة العربية ، ملحق مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٨٤ ،نيسان ٢٠١١)،ص٢١.

² :لمزيد من التفاصيل بشأن دور الإعلام بالتغيير السياسي في المنطقة العربية أنظر :

- أحمد منيسي،حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠١٠)، ص ٣٣

المطلب الثالث: العولمة

طرحت مسألة الإصلاح في العالم العربي منذ سبعينيات القرن الماضي، حينما اكتشفت العديد من السلطات العربية حدود فاعلية النماذج التنموية التي أتبعتها، والتي وقفت عند حدود برامج الإصلاح الهيكلي التقليدية المستمدة من توصيات بعض المؤسسات المالية الدولية و الأفكار العامة عن الانفتاح الاقتصادي، حيث كانت أول تجربة إصلاحية عربية بعد سنوات طويلة من الانغلاق الاقتصادي و أتباع السياسات الحمائية القوية، والتي افتقرت الى وجود رؤية واضحة لمعنى الإصلاح وأجندته ومهامه العملية في الدول العربية . وعلى الرغم من أن سياسات الانفتاح لم تفض الى نتائج ناجحة دائما، فإنه لم يكن هناك بدائل نظرية أخرى، واستمرت الحالة الاقتصادية و السياسية و المعنوية للمجتمعات العربية في التقهقر^١.

وقد اتخذ الإصلاح ابتداءا مظهرا اقتصاديا في بداية سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال تبني ما عرف في وقته ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي او ما يسمى ببرامج التصحيح والتي أخذت به معظم دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والتي تجنبت المساس بالإصلاح السياسي حينما تبنت إصلاحا اقتصاديا اعتقدت أنه يكفي لمعالجة الأزمة التي يمر بها النظام العربي بشكل عام، فكانت البداية مع برامج التصحيح الاقتصادي و التي ترمي إلى تحقيق التثبيت و الاستقرار الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسة على صعيد الاقتصاد الكلي وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة و العجز في ميزان المدفوعات ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي، وأما اختصاص البنك الدولي يكمن في إطلاق عملية النمو المطرد على المدى الطويل من خلال دعم تحرير المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية من القيود المفروضة عليها وترك تحديد

د.برهان غليون ، إشكالية الإصلاح في العالم العربي: مجموعة مؤلفين، التحولات الراهنة و دورها المحتمل في أحداث التغيير في العالم العربي: ،ابوظبي،مركزالإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧^١

الأسعار في أسواق البضائع و عوامل الإنتاج لحركة العرض والطلب وتقليص القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخاصة).^١

إلا أن الملاحظ لدور هذه المؤسسات الذي بات يتجاوز دورهما السابق الذكر حيث أصبحتا مؤسستين تعملان ضمن الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي العالمي و بات نفوذهما يتجاوز الوظائف السابقة الذكر، ليفرضا أرادهما على الشعوب و الدول كي توائم خياراتها الاقتصادية بما يتلاءم و متطلبات النظام الرأسمالي العالمي . فكانت نتيجة الإصلاح على وفق الوصفة الدولية انسحابا ملحوظا لدور الدولة التنموي من خلال انتهاج سياسة التقشف و عرض المرافق العامة للبيع لتمكينها من تسديد ما بذمتها من دين، وبذلك كانت النتيجة ازدياد البطالة و فرض المزيد من الضرائب و انخفاض في مستوى المعيشة و تراجع القدرة الشرائية لأغلب المواطنين و إلغاء الدعم الذي كانت تقدمه الدولة في السابق و تكون النتيجة الحتمية هو شيوع الفقر و الحرمان، وهكذا طمست هذه البرامج وغييت و بشكل مرسوم و متعمد كل مصطلحات "التنمية، التحرر الاقتصادي، العدالة الاجتماعية" حيث فقدت أغلب الدول العربية التي تبنت تلك المشاريع، قدرتها على صياغة أي سياسة تتعارض و المصالح الرأسمالية العالمية، فالخاصة في التحليل الأخير كما وصفها د. رمزي زكي "ليست إلا إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية و الأجنبية حيث يتسنى بمقتضاها نزع ملكية الدولة و نقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن هوية جنسيته".^٢

وبعد تقييم شامل لتلك السياسات التي أخذت بها معظم الدول العربية تنكشف النتائج الوخيمة التي لم تتوقف عند العجز عن مواجهة تحديات التنمية فحسب، بل أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية و الداخلية و عجز بعض الدول عن سداد فوائده هذه الديون إلى البنك الدولي صاحب تلك السياسات و البرامج كما أدت أيضا إلى تباطؤ و تراجع حركة النمو الاقتصادي و

^١ :نجيب عيسى، سياسة الإصلاحات الاقتصادية و الخصخصة في لبنان، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصخصة في

البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٤٦٦

: رمزي زكي، اللبرالية المستبدة، (القاهرة: دار سينال للنشر، ١٩٩٣)، ص ٢٦

تزايد حالات الفشل و الانكسارات في مسيرة الاقتصاد الوطني ، و أوقعت الاقتصاد و المجتمع في مأزق عديدة منها :^١

- استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها ، بما يستجيب لأهداف العولمة التي تسعى إلى نفي القاعدة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة القطرية العربية مما أدى إلى تعزيز انعدام الثقة بين الدولة و الشعب ، بحيث يصبح المسار الرئيسي للدولة موجها لخدمة استحقاقات مؤسسات العولمة مما جعل الدول العربية ضعيفة و أكثر استجابة للضغوط الخارجية ، و قوية وأكثر رفضا وبعدا عن المطالب و الاستحقاقات الشعبية (الداخلية) .
- استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي ، فالمعروف أن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل ٦% سنويا في حين أن الإنتاج ينمو بمعدل ٢% فقط .
- تزايد حجم و معدلات البطالة و الفقر وما ينتج منها من أزمات خانقة ، فالعمالة العربية تقدر حوالي ١٠٠ مليون عامل منهم ١٢% عاطل عن العمل بما يعني تزايد مساحات الفقر و انتشاره بحيث يزيد مجموع الفقراء و ممن هم دون خط الفقر (أقل من دولار واحد للفرد يوميا) عن ٩٠ مليون نسمة معظمهم من مصر و الأردن و المغرب و السودان و سوريا و فلسطين و اليمن .
- ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي بدأت انعكاسات تلك السياسات على الطبقة الأوسع وهم الفقراء تأخذ طابعا أزمونيا بسبب فشل سياسات الانفتاح ، وهو ما برز من خلال ثورات الخبز التي شملت أغلب الأقطار العربية الفقيرة نسبيا والتي واجهتها السلطات الحاكمة بالعنف

غازي الصوراني ، العولمة و طبيعة الأزمات في الوطن العربي... و آفاق المستقبل ، المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٩٣ ، تموز ٢٠٠٣) ، ص ١١١ . ولمزيد من التفاصيل حول الآثار السلبية لهذه البرامج أنظر :^٨ إسماعيل صبري عبد الله ، العرب و العولمة : العولمة و الاقتصاد و التنمية العربية ، ورقة قدمت الى : العرب و العولمة : بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية ، تحرير أسامة أمين الخولي ، (بيروت المركز ، ١٩٩٨) ، ص ٣٨١ .

والتنكيل بها، وقد جاء ذلك مترافقا مع موقف الدول الغربية منها التي تحوفت من تنامي الاحتجاجات الشعبية ولاسيما الدينية منها ومنع الأخيرة من الوصول للسلطة بأي ثمن كان . وقد أطلق التدهور المتزايد في رصيد الأنظمة السياسية القائمة وشرعيتها في ضوء ما شهدته الأوضاع العربية من تراجع في كل الميادين فتنفقم الفساد والتركيز المذهل للثروة بيد أقلية طفيلية إلى جانب الاستخدام المفرط للعنف وتوالي الهزائم و التراجعات على الساحة الدولية سواء ما تعلق منها بالقضية الفلسطينية أو المتعلقة بالعراق ما بعد ١٩٩٠، كان السبب وراء أنتاج تيار نقدي قوي من الوسط الثقافي و الأكاديمي وعدد من الشخصيات المستقلة، وعلى قاعدة هذا التيار تبلورت الدعوات المطالبة بالإصلاح، وقد جاءت تقارير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لتؤكد وتوسع دائرة القوى المطالبة بالتغيير ، وجاءت نتائج الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في نهاية التسعينيات لتؤكد الارتباط المباشر بين طبيعة النظم السياسية القائمة و سوء الأداء الاقتصادي و الاجتماعي ، مما دفع بشكل متزايد إلى ربط الإصلاح، الذي أقتصر خلال مدة طويلة على الميدان الاقتصادي و الإداري، بالإصلاح السياسي، وجعل الديمقراطية شعار و الهدف الذي رفعته جميع القوى و الحركات الإصلاحية العربية، فكل ما تقدم يمكن أن يقع ضمن مدخلات الاصلاح على صعيد البيئة السياسية الداخلية العربية.^٩

أن نهاية الحرب الباردة وفرت للولايات المتحدة الفرصة المناسبة لأن تسوق قيمها الإيديولوجية المستوحاة من الفلسفة الرأسمالية الداعية إلى الحرية الاقتصادية والتي من أهم متطلباتها وبقدر تعلق الأمر بالدول العربية هي برامج ما سمي حينها التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي الذي دعت إليه مؤسسات ما يعرف ب (بريتونودز) والتي أخذت بها معظم الدول العربية ولاسيما مصر و الأردن و تونس و الجزائر و العراق وسوريا وغيرها من الدول العربية في محاولة منها تبني مفاهيم الاقتصاد الحر وكانت النتيجة مزيدا من الفقر والعوز الاجتماعي وتسريح أعداد كبيرة من العاملين في القطاع الحكومي مما ضاعف من حالة الشعور باليأس زيادة معدلات الاحتقان الشعبي. هذا من جهة ومن جهة أخرى، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من تسويق مبادئ الحرية

^٩ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي، (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥)، ص ٢٣٢ .

السياسية كحقوق الإنسان والحكم الصالح والتداول السلمي للسلطة ورافق عملية التصدير و التسويق هكذا مفاهيم انتشار ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم ولاسيما في دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأخرى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي أسهم في ازدياد وتغذية المشاعر العربية المناهضة لحكم الأنظمة المستبدة و الجائرة .

المطلب الرابع: الإرهاب الدولي

ربما يستغرب البعض كيف يكون الإرهاب عاملا دوليا ساعد بشكل مباشر وغير مباشر في عملية التغيير السياسي التي شهدتها المنطقة العربية- الربيع العربي - : وللإجابة على ما تقدم ينبغي أبتداء التفريق بين التطرف والإرهاب ، فالتطرف يرتبط بمعتقدات و أفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا ودينيا دون أن تكون تلك المعتقدات و الأفكار مقترنة بسلوكيات مادية متطرفة أو عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة ، أما إذا أرتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد به فإنه يتحول الى إرهاب ،ومن هذا يتضح أن التطرف يقع في دائرة الفكر ،وعندما يتحول الفكر المتطرف الى أنماط سلوكية يضحى أرهابا .¹ وبقدر تعلق الأمر بموضوعة البحث نقول ،أن كلا من التطرف والإرهاب قد نتج من المنطقة العربية كونها بيئة صالحة لإنتاج مثل هكذا ثقافة بسبب عوامل عديدة كالفقر و الحرمان الجهل وانعدام المشاركة السياسية و مصادرة الحريات العامة و الخاصة فضلا عن سياسة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني والمدعومة دوليا و صراحة من الولايات المتحدة الأمريكية والمدعومة ضمنا من الأنظمة العربية المستبدة ،الأمر الذي مهد الأرضية و المناخ الخصب لأفراد وتنظيمات سرية أخذت على عاتقها تغيير الأمر الواقع إلى آخر يمكن أن يوفر للإنسان المقهور في هذه النظم قدرا معقولا من العيش الكريم وبذلك نشأت الأصولية عن حق لا سيما بعد أن أجهزت وسائل القمع البوليسية لنظم الاستبداد على جميع الأفكار والتنظيمات و المعتقدات المناوئة لها ، فلم يبق أمام الجماهير

¹:A.S.Hornby,Oxford Advanced Learner's Dictionary; ed. Sally Wehmeier, Oxford University Press, 2000, P.396

المضطهدة إلا اللجوء إلى الفكر المتطرف للتعبير عن حالة الرفض لسياسة الاستبداد.^١ فبدأ العمل المسلح للجماعات المتطرفة ضد هذه النظم في محاولة لتصحيح الأمر الواقع، وحتى الآن لم يكن عملها موجهاً إلى المصالح الدولية - الغربية و الأمريكية تحديداً- ولكن بعد أن استهدفت تلك المصالح ولاسيما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ بادرت الولايات المتحدة بإعلان ما أسمته بالحرب على الإرهاب مؤكدة أنها ستكون حرباً طويلة الأمد وممتدة و متعددة الوسائل و الأساليب و التي بدأت بالإطاحة بنظام طالبان ومن ثم الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق . وبعد ذلك توالى الدراسات و البحوث المعنية بمكافحة الإرهاب والتي أجمعت على ضرورة تغيير البيئة السياسية المصدرة و المنتجة للإرهاب لاسيما بعد اكتشاف إن العديد من منفذي تلك الهجمات ينتمون إلى دول عربية كالمملكة العربية السعودية و مصر و اليمن علاوة على منفذي حادثة لوكربي من ليبيا ابتداءً، حينها صار التركيز ينصب على ضرورة دعم التغيير السياسي في المنطقة العربية .^٢

لذا يمكن القول أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ أنتجت أكبر وأشمل عملية مراجعة في السياسة الخارجية الأمريكية ربما منذ الحرب العالمية الثانية، ولاسيما ذلك الشق المتعلق بالمنطقة العربية بشكل عام، حيث تولدت جدليات جديدة على الصعيدين السياسي و الفكري الأمريكي والتي بينت ضرورة مراجعة الركائز التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، و توزعت الآراء على فريقين: الأول وهم المحافظون الجدد، والذي يؤمن بالتغيير القسري والفوري على غرار غزو أفغانستان والعراق وتكرار التجربة مع دول أخرى - إيران وسوريا - مستفيدين من مشاعر التعاطف و التأييد المحلي - الأمريكي - والدولي الذي أبداه المجتمع الدولي بعد أحداث ١١ أيلول . والفريق الثاني والذي يعتقد بضرورة أن يكون التغيير شاملاً و تدريجياً ومن ثم طالب إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن بجعل الإصلاح السياسي و التغيير الديمقراطي للشرق الأوسط حجر الزاوية في

^١: مايكل هدسون، مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامعة، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة

٢٥، العدد ٢٨٤، تشرين الأول ٢٠٠٢)، ص ٣٨-٥٣

^٢: أحمد بيضون وآخرون، العرب و العالم بعد ١١ أيلول، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، آذار ٢٠٠٤)، ص ٢٤٧

الحرب على الإرهاب. و بوجه عام قبلت الإدارة الأمريكية هذا التحليل حول جذور الإرهاب وبتحميل المسؤولية - ومن ثم عبء التغيير - على الأنظمة العربية وحصلت فكرة دعم التحول الديمقراطي كعلاج ناجع للإرهاب على تأييد كبير من الحزبين في الكونغرس^١. كانت إحدى النتائج المهمة لخطاب الإصلاح الأمريكي تجاه العالم العربي، هي إنهاء الوضع الاستثنائي الذي تمتعت به الأنظمة العربية، فعلى امتداد العقود السابقة تمتعت الأنظمة العربية بحصانة ضد الإصلاح، على خلاف باقي أقاليم العالم مثل أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا و أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى حد وصف الكاتب فريد زكريا ظل الشرق الأوسط هو الاستثناء العظيم في السياسة الخارجية الأمريكية. حيث تمحورت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة حول صفقة أساسية، فحواها " الاستقرار و المصالح الأمريكية في مقابل بقاء الأمر الواقع " هذه الصفقة تأسست على افتراض أن الحكومات هي الفاعل الوحيد، و أن الأنظمة الأوتوقراطية لديها من الوسائل والإرادة لكي تفي بجانبها من الصفقة. لكن بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ برز السؤال الأساسي عما اذا كانت الهجمات أمتت تلك الصفقة، فلم تغيير المصالح الإستراتيجية الأمريكية فقط، ولكن أنتزع أيضا أن الأنظمة الأوتوقراطية هي فقط واحد من بين فاعلين متعددين ومهمين، حيث بدت و كأنها عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها من الصفقة. وهكذا تعرضت الصفقة التاريخية بين الأنظمة العربية و الولايات المتحدة الأمريكية الى الاضطراب ومن ثم أصبح من غير الممكن الحفاظ على التفاهم التاريخي الذي عمل على تجميد الأوضاع في المنطقة طوال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن الاستثنائية التي منحت في السابق للأنظمة الحليفة في العالم العربي و الإسلامي بشكل عام لن تعد جزءا من السياسة الخارجية الأمريكية^٢.

¹:F.GregoryGause , Democracy,Terrorism and American Policy in the Arab World ,Assessing Middle East Security Prospects , Institute For National Strategic Studies Symposium, FT. McNair, April 20- 21,2005.PP 9-10

^٢: أنظر كل من :د.عبد المنعم سعيد،نهاية الاستثناء العربي،الشرق الأوسط ٢٠٠٥/٣/٩. و جميل مطر،بدأ الإصلاح، الخليج الإماراتية في ٢٠٠٥/٣/٩ كذلك أنظر د.برهان غليون،هل انتهى عهد التفاهم بين الاستبداد والاستعمار؟ الاتحاد في :. ٢٠٠٤/٦/٢٣

وكان الرئيس الأمريكي بوش الابن هو أول رئيس أمريكي يدافع بأن الاستقرار في حد ذاته عقبة أمام المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن هنا جاء تبني الإدارة الأمريكية ما يمكن تسميته " سياسة عدم الاستقرار البناء " القائمة على مفهوم حماية المواطنين الأمريكيين و تأمين المصالح الأمريكية يمكن تحقيقها على أفضل وجه عبر التغيير الجذري لأنظمة الشرق الأوسط ولاسيما العربية.¹

ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة العربية لم تبادر إلى الإصلاح من تلقاء نفسها، لأنها أدركت ومنذ زمن أن القيام بمثل هكذا مهمة إنما يعني على حد وصف د.برهان غليون " بمثابة انتحار ذاتي لها " ، ولذا فمن المتوقع إن ترفض دعوات الإصلاح السياسي القادمة من الخارج، بل أنها نجحت إلى حد ما إلى توظيف و استثمار الموقف السليبي التاريخي الرأي العام العربي تجاه السياسات الأمريكية في المنطقة ومن الاخطاء التي أرتكبتها الادارة المدنية في العراق ما بعد ٢٠٠٣ ، بل انها عملت جاهدة في سبيل وأد التجربة الديمقراطية في العراق من خلال تدخل أقليمي شاركت به جميع الدول المجاورة للعراق، لنزع الصديقة عن خطاب الإصلاح الأمريكي و الاوربي، وقدم لها تدهور الوضع الأمني و السياسي و الاقتصادي و الأنساني في العراق، انموذجا سلبيا لا يقدر بثمان لأظهار مخاطر التسليم بالتدخل الأجنبي و الأنصات للنصائح الغربية . وأصبحت قطاعات واسعة من الرأي العام العربي، الناقمة على هذه الانظمة تشك في جدوى التدخل و الضغط من أجل الإصلاح ، وتقتنع نوعا ما بنظرية الحكومات التي تضع الاستقرار مقابل الإصلاح أو ترى فيه عدوا للأمن و السلم الاهلي و الاجتماعي ، هكذا بدا الأصلاح والتحول الديمقراطي الموعود في نظر الرأي العام مشروعا أجنبيا يهدف الى التغطية على خطة جديدة لعودة السيطرة الغربية الاستعمارية على البلاد العربية أو للتلاعب بمصيرها .²

¹Steven A. Cook. " American middle-East: The Right Way to Promote Arab Reform". *Foreign Affairs*, March/April,2005,p4

²د.برهان غليون، أشكالية الإصلاح في العالم العربي :مجموعة باحثين ،التحولات الراهنة و دورها المحتمل في أحداث التغيير في العالم العربي، أبو ظبي :مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، ٢٠٠٧، ص٢٧ .

لا يكمن خطأ التحالف الغربي في ما قام به من ضغط على الانظمة العربية لحثها على الانخراط في سياسة الاصلاح ، و إنما في ربطه الضغوط في سبيل الاصلاح بأجندته الاستراتيجية الخاصة ، سواء ما تعلق منها بأحكام السيطرة على منابع النفط او بضمان الامن و السلامة الكاملة لأسرائيل ، من دون اعتبار للمصالح الأمنية و السيادية للدول والمجتمعات العربية . وهذه هي الثغرة التي دخلت منها الحكومات العربية لتضع ضغوط الغرب من أجل الاصلاح موضع الشك ، ولتبين أن ما يسعى إليه التكتل الغربي لا يتعلق في جوهر الامر بأحداث تغييرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية لمصلحة الشعوب العربية ، و إنما هو استخدام الاصلاح كذريعة من أجل تأمين مصالح استعمارية أو شبه استعمارية . ومن هنا نجحت الأنظمة العربية في تحييد هذه الضغوط و قلب الطاولة على العواصم الغربية ذاتها التي أصبحت متهمة من قبل الرأي العام بأنها تخطط لتصفية ما تبقى من السيادة و الاستقلال العربيين .

لكن هذا الخطأ الاستراتيجي الكبير الذي أرتكبه التحالف الغربي ، لا يلغي أيضا مسؤولية قوى التغيير المحلية التي أعتقدت بإمكانية حصول الاصلاح بشكل سلمي وليس بالضرورة تغيير الانظمة الحاكمة ، والواقع أن دعوة الاصلاح العربية الراهنة قامت منذ البداية على سوء فهم كبير ، بل ربما على خداع للذات شاركت فيه القوى المحلية الداعية الى الاصلاح كما شارك فيه التحالف الغربي أيضا . فقد نظرت هذه القوى الى الاصلاح على أنه مقدمة لتغيير الانظمة من الداخل ، و تقريبا بالتفاهم معها و الاتفاق على برنامج عمل أنتقالي يسمح بتجاوز الوضع الراهن و الدخول في انظمة تعددية حقيقية في المستقبل .

المبحث الثاني: العوامل الداخلية للتغيير والاصلاح في العالم العربي:

هناك عدة عوامل محلية أستطاعت وبالتفاعل مع العوامل الخارجية التي سبق ذكرها من أنتاج ظاهرة الربيع العربي التي تشهدها أهم الدول العربية ، ويأتي في مقدمة هذه العوامل الاستبداد السياسي اولا وفشل مشروع التنمية العربية ثانيا .

المطلب الاول: الاستبداد السياسي

الاستبداد يعني غرور المرء برأيه والانفة عن قبول النصيحة ، فالمستبد يدعي أملاكه وأحتكار المعرفة والحقيقة و الادعاء بكامل العلم بظاهر الامور وباطنها مما يجعله بالتالي يتعامل مع

الاخرين على اساس أنهم قاصرون وهم يحتاجون الى وصي يقرر لهم وتصرف في شؤونهم مما يجعله يتصرف في أمور رعيته دون خوف من المحاسبة او العقاب^{١٧}. هكذا كان الحال في الدول العربية التي أحتكرت السلطة فيها من قبل قلة مترسحة في أجهزة الحكم استنادا الى علاقات قرابية أو حزبية أحادية عملت الى أنغلاق المجال السياسي، وحتى في ظل هامش الانفتاح الذي ساد بعض الدول العربية و الذي وصفه البعض بالاصلاح الليبرالي، لم يكن سوى إدارة للتناقضات التي يشهدها المجتمع العربي حيث لم تفقد أية نخبة حاكمها سيطرتها على السلطة، ولم تتغير الأ قواعد و أساليب ممارسة هذه السلطة. وفي هذا الاطار وقفت حدود الديمقراطية عند حدود فرز الأصوات بعد تزويرها لتتحول إلى مجرد تقنية انتهازية مستوردة لإبقاء الاستبداد وعدم المساس به، حيث أقصر الأمر على استخدام الآلية الانتخابية و تصميم الدساتير وتعديلها لا لشيء سوى لاستدامة الحكم التسلطي وبعبارة خلدون النقيب "التسوية بوجه ديمقراطي"^{١٨}

وبذلك خرجت الدول العربية أكثر تسلطا عما كانت عليه، حيث ترعرعت المصالح الشخصية البروقراطية و الكمبرادورية الطفيلية وانتشرت ظاهرة الثراء المفاجئ غير المشروع وتضخمت آلية الفساد بكل أنواعه في السياسة و الاقتصاد والإدارة و العلاقات الاجتماعية مما أجهز على كل أمل بمشروع التنمية التي طالما بشرت به ودعت إليه النظم الجمهورية و الملكية العربية على حد سواء. وبذلك خلقت هذه الدول دون وعي منها الظروف الموضوعية المناسبة للإجهاز عليها من قبل شعوبها بعدما توفرت على درجة عالية من الاستبداد و السيطرة على مقدرات البلاد و العباد وغياب حكم القانون واستمرار حالة الطوارئ و القوانين الاستثنائية وعدم الاكتراث بحقوق الإنسان و التراجع التنموي الذي شكل حالة نادرة من حالات أرتكاس التنمية

^{١٧}: نصر محمد عارف، مقدمات أستمولوجية في ظاهرتي الاستعمار و الاستعباد، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، سلسلة البحوث السياسية، ايار ٢٠٠٣، ص ٥٣ :

^{١٨}: فاتح سمح عزام، الحقوق المدنية و السياسية في الدساتير العربية، المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٤، العدد ٢٧٥، آذار ٢٠٠٢)، ص ٢٢ :

وتدهور المجتمعات إلى مراحل متقدمة من الركود و الفشل الاقتصادي والانسداد السياسي و انعدام الأمل الاجتماعي^١.

المطلب الثاني: فشل مشروع التنمية العربية

بالرغم ماتتوافر عليه الدول العربية من ثروات هائلة ولاسيما الطبيعية منها والنفط تحديدا نجد أن شعوبها لازالت تعد الأفقروالأكثر حاجة لأدنى مقومات الحياة اليومية والسبب المباشر لهذه الحالة بالتأكيد سياسات النظم العربية المستبدة التي وبالرغم من بقائها في الحكم لقرابة نصف قرن من الزمن إلا أنها أخفقت بشكل مذهل في تحقيق أدنى متطلبات التنمية البشرية، وللدلالة على ما تقدم يكفي أن نشير الى مجموعة من الحقائق كما جاءت في تقريرِ الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وهي^٢:

* مجموع أجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ال ٢٢ هو أقل من نظيره في أسبانيا لوحدها .
* حوالي ٤٠% من العرب البالغين وهم مايقارب ٦٥ مليون شخص ،أميون ،وتشكل النساء ثلثي هذا العدد .

* سيدخل أكثر من ٥٠ مليون من الشباب سوق العمل بحلول ٢٠١٠ وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠ دون أن تكون هناك فرص حقيقة لاستيعاب هذه الإعداد مما يعني تفاقم مستويات البطالة إلى معدلات متزايدة .

* بلغ معدل البطالة في المنطقة العربية ٢٥ مليون عاطل حتى عام ٢٠١٠ .

* يعيش ثلث سكان المنطقة العربية على اقل من دولارين في اليوم الواحد ،ولتحسين مستويات المعيشة ،يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة إلأكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون ٣% ، أي إلى ٦% على أقل تقدير .

^١غازي الصوراني، العولمة و طبيعة الأزمات في الوطن العربي ... و آفاق المستقبل ، المستقبل العربي ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد٢٩٣، تموز٢٠٠٣، ص١٠٠
الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ (القاهرة :جامعة الدول العربية ،ايلول٢٠٠٣)، ص٣٥١:

* بإمكان ٦% فقط من السكان استخدام الانترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى من العالم، بما في ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .
* لا تشغل النساء سوى ٥,٣% فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية بالمقارنة على سبيل المثال مع ٤,٨% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .
* عبر ٥١% من الشبان العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة بلدان أخرى، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية .

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة العربية لا توصف كونها الأكثر فشلا في موضوعة التنمية، و إنما أضححت من أكثر البلدان في العالم الطاردة لأبنائها المتعلمين منهم و غير المتعلمين^{٢١}.
مما خلق حالة من الرفض و الاستياء الشعبي لدى أغلب و معظم الشعوب العربية التي لاترى جدوى من بقائها على قيد الحياة فكانت الشرارة الأولى المقدمة لثورات الربيع العربي من تونس حين أقدم السيد البوعزيزي على إحراق نفسه احتجاجا على مصادرة الأمن التونسي لعربة البقال التي يعتاش عليها مع عياله، الأمر الذي ألهم مشاعر التونسيين المتضامنين معه حتى عمت أرجاء تونس بالغاضبين و الراضين لسياسة النظام هناك، الأمر الذي لم يجد معه الرئيس المخلوع زين العابدين بدا إلا الهروب من تونس رغم ما قدمه من تنازلات سياسية في محاولة منه لامتنصاص النقمة الجماهيرية التواقفة الى الحرية و العدل . وبعد ذلك توالى الأحداث في ليبيا ومصر و اليمن والآن في سوريا و البحرين ، وفي قادم الأيام ربما دولا أخرى كالسودان و الجزائر ، وربما يطال التغيير أنظمة ملكية رغم محاولات البعض الاستفادة وأخذ العبرة و الدرس مما يجري في عموم المنطقة العربية، ففي السعودية مثلا أقدم الملك السعودي الملك عبد الله على إصدار مرسوم ملكي يتعلق ببرامج الإسكان و توفير فرص عمل وبرامج أخرى تصل قيمتها إلى ١٣٦ مليار دولار كما أعلن عن إمكانية النساء المشاركة في الانتخابات البلدية وفي مجلس الشورى و إلى ذات المنحى ذهب قابوس سلطان عمان الذي أشرف على الانتخابات الأخيرة للمجلس الاستشاري العماني ، و أعلن عن

^{٢١} معاذ فريجات، الدول العربية أغنى مما هي نامية، مجلة أفاق المستقبل، (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٢٤، نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٩)، ص ٥٢ :

إصلاحات ممولة و مكفولة في جزء منها بمنحة من مجلس التعاون الخليجي بقيمة ١٠ مليار دولار.^١ أن تخوف بقايا الأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية من أن ينالها التغيير دفعها الى شراء الشرعية من مواطنيها كما مر بنا ، والتي قد تكون محاولات تهدئة حتى حين كون الشعوب أتقنت اللعبة تماما حين أدركت أن نظم الاستبداد قد بلغت من الضعف و الهوان في الوقت الحاضر ما يجعلها تستجيب للمطالب الشعبية التي أخذت منحى تصاعدي ،وبعبارة أخرى أن الدول العربية التي تحاول استباق مظاهر الاحتجاج فيها من خلال مشاريع السخاء او من خلال القيام ببعض الإصلاحات السياسية فيها كالمغرب العربي على سبيل المثال ،لا تستطيع وأد ومنع مشاعر الغضب الجماهيري من التنامي لاسيما وإنما لم تعد ترضى بالذي تحقق حتى الآن وإنما أخذت تطالب بتحقيق العدالة الانتقالية مما يعني فتح ملفات أمنية و اقتصادية و شخصية تتعلق بما أقرته النظام في المدة السابقة وبعبارة أخرى أن الشعوب سوف تبقى تراقب الأداء السياسي الحالي حتى بالنسبة إلى الدول التي شهدت التغيير فإذا لم يرتقي إلى مستوى طموح الناس وآمالهم فأنتهم سوف يعاودون تكرار مظاهر الاحتجاج كون التغيير لم يتناول البنية المؤسساتية والنسيج العلاقي والاجتماعي لنظم الاستبداد. ان التغيير السياسي أن لم يعكس على مفردات حياة وطريقة عيش الشعوب يبقى هشاً وقابلاً للانفجار في أية فرصة مؤاتية .

الخاتمة :

أن عملية التغيير السياسي التي شهدتها بعض الدول العربية فيما أصطلح على تسميته بالربيع العربي كانت نتاج مجموعة من العوامل و الأسباب الذاتية و الموضوعية الداخلية -المحلية- و الخارجية - الدولية والتي تفاعلت بشكل كيميائي وكمي لإنتاج هذا التغيير في منطقة كانت حتى الأمس القريب تعد استثناء وعصية على التغيير الأمر الذي يعيد إلىالأذهان مرة أخرى الوظيفة الطبيعية للنظام السياسي في أي دولة كان ،إلا وهي تحقيق الحاجات و المتطلبات الأساسية للناس في حياتهم،الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و الثقافية والنفسيةوكثير غيرها ،وهي المهمة التي أخفقت فيها نظم الاستبداد العربية أيما أخفاق رغم الإمكانيات و القدرات التي تتوافر عليها

أحمد منسي، مصدر سبق ذكره،ص٦١ وما بعدها.^١ :

